الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١١**

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/٠٩.

الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي

البند ٩٩ من جدول الأعمال

(أأ) نزع السلاح النووي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي. يعقد هذا الاجتماع وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٣٩ الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيباً حاراً بالجميع في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي. يهدف هذا الاجتماع إلى تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وإلى تحديد السبل الكفيلة بالقضاء على الأخطار النووية.

وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الدول الأعضاء ولأمانتنا العامة، على المشاركة في تحقيق هذا الحدث التاريخي بعد ٦٧ عاما على أول قرار اتخذته الجمعية العامة (القرار ١ (I)) بشأن الموضوع الذي نتناوله اليوم.

لقد كانت المسيرة التي أوصلتنا إلى هذه النقطة صعبة ومحفوفة بخيبة الأمل، والآن يتعين علينا كفالة أن نصل إلى غايتنا المنشودة. وبتاريخ ١٠ كانون الأول/يناير ١٩٤٦ التأمت الجمعية العامة لعقد اجتماعها الافتتاحي في لندن. وفي ذلك الوقت، اتخذت الجمعية العامة الوليدة أول قرار لها بشأن مسألة كانت ولا تزال ذات أهمية قصوى للحضارة البشرية. ودعا القرار إلى مقترحات محددة تقضي ”بالقضاء على الأسلحة الذرية الموجودة في الترسانات الوطنية وعلى كل الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تكييفها لتصبح أسلحة دمار شامل“ (القرار ١ (I)، الفقرة ٥ (ج)).

وفي عام ١٩٤٦، وبعد أن شعر العالم حديثا بالرعب إزاء أهوال الأسلحة الذرية، لم يكن هناك تهديد أكبر للسلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

والأمن الدوليين يمكن تصوره. دعونا ننتقل بسرعة إلى يومنا هذا، أي بعد ٦٧ عاما. إننا نلتئم هنا للمرة الأولى في اجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع الحاسم. نحن نفعل ذلك على خلفية أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا إنتاجها التي باتت أمرا مألوفا، وبات خطر انتشارها حقيقيا جدا. وينبغي ألاّ نخطئ في ذلك – إن هذا الاجتماع اجتماع تاريخي ستكون له آثار دائمة على رفاهيتنا الحالية ومستقبلنا المشترك.

وبينما نمضي قدما في حياتنا اليومية، التي تكون للعديدين محفوفة بالمخاوف العميقة حيال إطعام أسرهم، وإيجاد المياه النظيفة والمأوى الآمن، لا يساورنا القلق المتواصل إزاء التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن شبح الأسلحة النووية في عالمنا الراهن – واسمحوا لي أن أضيف، جميع الأسلحة – لا يزال يلازمنا وهو سبب اجتماعنا اليوم.

وفي كانون الأول/ديسمبر، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٩/٦٧ بعقد هذا الاجتماع، دعت إلى إقامة عالم أكثر أمنا للجميع، وتحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. ويذكّر قرار إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، بطموحنا الجماعي للعيش في عالم خال من الفاقة والخوف، ويكرر الالتزام بإبقاء جميع الخيارات مفتوحة من أجل القضاء على الأسلحة النووية، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحقيق هذه الغاية.

وما فتئت الجمعية تذكر باستمرار التزامها بنزع السلاح النووي. إنه طموح تردد في العديد من القرارات والمعاهدات والمبادرات الدولية في العقود التي تلت الهجوم على هيروشيما. وبتجمعنا على أعلى المستويات، نلتزم بعالم سلمي خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، إن التقدم الملموس والمفيد الذي ينبغي أن يصاحب طموحنا لا يزال مفقودا إلى حد كبير.

لقد فشلت محاولات عديدة لتخليص العالم مما صُنع من أشد الأسلحة قوة وأكثرها تدميرا على الاطلاق. وهناك بعض منتدياتنا المتعددة الأطراف لنزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح، لم تقدم جداول أعمالها بالطريقة التي كنا نأمل. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد اعتمدتها الجمعية قبل ٢٠ عاما، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ.

وطوال العقود الأخيرة، كان يواجهنا باستمرار اختلاف الآراء والنُهُج. ومع ذلك، هناك العديد من الأفراد والمنظمات الملتزمين الذين يعملون بنشاط بشأن تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأميننا العام بالذات، السيد بان كي – مون، أبقى نزع السلاح النووي أولوية وقدّم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ اقتراحه المؤلف من خمس نقاط لنزع السلاح النووي. وشهدنا مساهمات قيّمة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، الذي اجتمع في جنيف، وكذلك من اتحاد أعضاء الأمم المتحدة الذي ينصب تركيزه على النتائج الإنسانية الكارثية لاستعمال الأسلحة النووية.

وما فتئ المجتمع المدني نشطا كذلك، وهو يشارك في دفع هذه الخطة إلى الأمام. وهناك سبع وسبعون من المنظمات غير الحكومية مع أكثر من ١٨٠ ممثلا لها سجّلوا لحضور الاجتماع الرفيع المستوى اليوم. وكل مساهمة من هذه المساهمات تؤدي دورا هاما، ونحن نعتمد على هذا الالتزام المستمر لتذكير العالم بوجوب أن نبقى أكثر عزما في المضي على المسار الذي يفضي إلى القضاء التام على هذه الأسلحة.

نحن الآن في الأسبوع الثاني من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، التي اخترت لها موضوعا هو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. للوهلة الأولى، يبدو أن ليست هناك صلة مباشرة بين اجتماع اليوم، وهذا الموضوع، والاجتماعات الأخرى الرفيعة المستوى التي تعقد في هذا الأسبوع. ولكن إجراء دراسة أوسع نطاقا تبيّن أمرا نعلم

جميعا أنه صحيح. فبينما نصرف الوقت والموارد والطاقة للحفاظ على هذه الأسلحة المتزايدة التعقيد وتوسيع نطاقها، نقوم بتحويل اتجاه الموارد عن التعليم، والرعاية الصحية، والحد من الفقر، والهدف العام المتمثل في التحرك صوب تحقيق المزيد من التنمية المستدامة.

أليست مفارقة محزنة أنه فيما نسعى إلى تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم، نكرس اهتماما واستثمارا كبيرين للوسائل التي تدمرهم؟ لذلك، مثلما دعت إليه هذه الجمعية سابقا في القرار ٤٠/٦٧، أحث الأعضاء على اجتزاء جزء من الموارد المتاحة نتيجة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة وتخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ثمة رجل كلنا نعجب به لشجاعته وقناعاته وقف في جمعية الأمم هذه في دورتها الثالثة والخمسين، وقال:

”علينا أن نواجه حقيقة أنه بعد صدور مبادرات وقرارات عديدة، لا توجد لدينا حتى الآن اقتراحات محددة ومقبولة بشكل عام يدعمها التزام واضح وصريح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإسراع بالقضاء النهائي والكامل على الأسلحة النووية وقدرات الأسلحة النووية.“ (A/53/PV.7، الصفحة ١٦)

ولقد أوجد الصلة في خطابه بين نزع السلاح النووي والحاجة إلى القضاء على الفقر وكفالة الرفاه البشري للجميع. ثم طرح السؤال التالي ”للذين يقدمون حججا معقدة لتبرير رفضهم القضاء على أسلحة الدمار الشامل الفظيعة المخيفة، ما هي حاجتهم إلى هذه الأسلحة بأي حال؟“ (المرجع نفسه)

إن اسم هذا الرجل هو نيلسون مانديلا، وأعتقد اليوم أننا مدينون لأنفسنا ولمواطني العالم تقديم إجابة مشرّفة ومناسبة عن سؤاله لأنه رجل، في رأي الكثيرين، يستحق منا الإجابة.

لقد مرت سبع وستون سنة، وحان الوقت لنا الآن كي نجتمع معا ونحل هذه المسألة.

والاجتماع الرفيع المستوى التاريخي المنعقد اليوم يوفر فرصة للوفاء برؤية إعلان الألفية، ولتجديد التزامنا بعالم خال من الخوف. إن العالم الذي يتضمن الأسلحة الكارثية ليس آمنا، ولا يساعد على تحقيق السلام والأمن للجميع. وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، أقف على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم ممكن بغية تعزيز برنامج نزع السلاح وتوطيده، إذ يشكل بالفعل أولوية عالية للجمعية. وبناء على الاجتماع المعقود اليوم، والعمل الذي يقوم به العديد من الأعضاء بالفعل، يمكننا أن نحرز تقدما كبيرا للمضي قدما بجدول الأعمال المعروض علينا، وإيجاد عالم يكرّم ما نثمّنه حقا – الأمن، والسلام، والازدهار، ورفاه الإنسان.

والآن أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام، السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على ترتيب هذا الاجتماع بالتعاون مع الدول الأعضاء وبدعم من المجتمع المدني. اليوم ومعا نصنع التاريخ. هذا هو الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الأول من نوعه الذي تعقده الجمعية العامة. ويتسم ذلك بأهمية أكبر إذ أن لهذه الهيئة سجلا طويلا من الدعوة في هذا المجال.

وحددت الجمعية العامة في أول قرار لها، القرار ١ (د-١)، الذي اتخذ في عام ١٩٤٦ نزع السلاح النووي بوصفه هدفا رئيسيا للمنظمة. وبعد عقود من الزمن، لا يزال هدف نزع السلاح العام والكامل – الذي يضم القضاء على أسلحة الدمار الشامل وتنظيم الأسلحة التقليدية – يمثل أولوية قصوى. وتعد جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من

الأسلحة النووية والحفاظ عليه، التي بذلها هذا العام دليلا آخر على ذلك الالتزام.

(تكلم بالإنكليزية)

قد يشكو البعض من أن نزع السلاح النووي ليس إلا مجرد حلم، ولكن ذلك يتجاهل الفوائد الملموسة للغاية التي سيقدمها نزع السلاح للبشرية جمعاء. ومن شأن نجاح تحقيق نزع السلاح أن يعزز السلم والأمن الدوليين. وأن يحرر الموارد الهائلة التي تشتد الحاجة إليها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأنيعمل على تعزيز سيادة القانون. وأن يحافظ على البيئة ويساعد على إبقاء المواد النووية بعيدا عن أيدي الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، ويعمل نزع السلاح على إذابة طبقة من الخوف تكدر صفو وجود الإنسان.

ولنتذكر أيضا أن الإخفاق سيكون لهثمن باهظ. لقد تأثرت بالغ التأثر بأن كنت أول أمين عام للأمم المتحدة يحضر مراسم حفل هيروشيما التذكاري للسلام. كذلك زرت ناغازاكي. ومن دواعي الأسف أن ندرك العواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدام سلاح واحد فحسب. وطالما استمرت تلك السياسة، ستستمر أيضا مخاطر استخدام الأسلحة النووية وانتشارها.

وقد أحرز بعض التقدم. إذ هبطت المخزونات المعلن عنها على مدى عقود. وأغلقت بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية مواقع الاختبار، وقضت على بعض الأسلحة النووية، وتوقفت عن إنتاج المواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، وعملت على تعزيز الأمن المادي. وقد أسفرت مؤتمرات الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن التزامات بتنفيذ نزع السلاح تتوقع الأطراف الوفاء بها.

ولكن لا يزال الكثير يتعين القيام به. فلا تزال شفافية مخزونات الأسلحة النووية، ونظم التسليم والمواد الانشطارية ضعيفة وغير متكافئة. وتقع على كاهل الدول الحائزة لأسلحة نووية مسؤولية خاصة من أجل تكثيف جهودها. ولنتذكر أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعزز بعضهما بعضا. وأدعو اليوم مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إظهار التزامها بنزع السلاح النووي على نحو يمكن التحقق منه. وأحث جمهورية إيران الإسلامية على الوفاء بتعهدها بتعزيز الشفافية في برنامجها النووي. وأحث البلدان غير الأطراف في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الانضمام إليه بدون تأخير وبدون شروط.

وإذا كان لعملية نزع السلاح العالمية أن تتمتع بالمصداقية والاستدامة، ينبغي أن تتحقق العالمية لجميع الصكوك الرئيسية، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كذلك، حان الوقت لقطع التزامات قانونية ملزمة جديدة. وينبغي أن تبدأ بتنشيط آلية نزع السلاح، لا سيما مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن يتناول المؤتمر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها أولوية قصوى.

وأمام الدول الخالية من الأسلحة النووية الإسهام بالكثير، كما رأينا في توسيع نطاق التعاون فيما بين الأعضاء من المناطق الخالية من الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي. وتقوم الحاجة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الآن أكثر من أي وقت مضى. وسأواصل تشجيع إقامتها.

وأخيرا، أود أن أشكر أعضاء المجتمع المدني على كل ما قدموه من أجل تعزيز جهود نزع السلاح والنهوض بالتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. والشهر المقبل، ستنقضي خمس سنوات على إطلاق اقتراحي المكون من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد أظهرت العديد من البلدان دعما قويا لذلك الاقتراح. كما تبنى المجتمع المدني الاقتراح بطريقة مشجعة للغاية. وسأواصل استكشاف

جميع السبل للمضي قدما بهذه الجهود وأتطلع إلى الدعم المتواصل المقدم من الجمعية العامة. وينبغي لنا ببساطة بذل المزيد لمواجهة تحدي نزع السلاح.

ولا يمكن أن يتبدد هذا البرنامج. بل يجب النهوض به من أجل إنسانيتنا المشتركة. والآن متروك للدول الأعضاء أن تضيف إلى الإرث التاريخي لهذا التجمع من خلال اتخاذ خطوات عملية ذات مغزى لتحقيق هدفنا العظيم المتمثل في نزع السلاح. وفي هذا المسعي النبيل، أقدم إلى الدول الأعضاء تقديري العميق ودعمي الكامل. وأشكرها على التزامها ومشاركتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

الرئيس روحاني (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا التجمع التاريخي. إن مشاركة العديد من زعماء العالم في هذا الاجتماع للجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الأول من نوعه في الواقع دليل واضح على التأييد واسع النطاق الذي يحظى به هذا الموضوع الهام. وبالنيابة عن حركة عدم الانحياز التي قدمت مبادرة لعقد هذا الاجتماع أشكر الجمعية العامة على دعمها.

كما أشعر ببالغ الامتنان لكم، السيد الرئيس، على جهودكم وجهود سلفكم في تنظيم هذا الاجتماع، وأشكر الأمين العام أيضا على ملاحظاته.

ويظل عالم ينعم بالسلم والأمن هو العالم المثالي المشترك لنا جميعا. فقد عمقت أهوال هيروشيما وناغازاكي عزمنا على منع تكرار مثل ذلك الموت والدمار اللذين لا يوصفان.

ولتلك الغاية، دعا أول قرار للجمعية (القرار ١ (د-١)) بحق إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. ولدينا الآن هيكل من المعاهدات والمعايير والمنتديات الهادفة إلى تحقيق هذا الهدف المتَّفَق عليه. لكنّ الآلاف من تلك الأسلحة ما برحت تشكِّل أعظم تهديد للسلام. والخطوات المتَّخَذة لتغيير أهداف الأسلحة النووية أو إلغاء حالة تأهبها أو خفض عددها ليست بديلا عن القضاء التامّ عليها. وأيّ استخدام للأسلحة النووية انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية. والمبادئ التي تبرِّر هذا الاستخدام غير مقبولة. وبالمثل، ينبغي أن تنتهي ممارسة تهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتلك الأسلحة. وتحديث هذه الأسلحة يقوِّض أيضا الجهود لإلغائها التام. لذا ينبغي وقف هذه الأنشطة.

وأود أن أنوِّه بالمساهمة الهامة التي قدّمتها بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في نزع السلاح النووي بنبذه أو تفكيكه طوعا. كما أقدِّر المساهمة القيّمة التي قدّمتها المناطق الخالية من السلاح النووي في نزع هذا السلاح وفي السلام والأمن الدوليين. وإنني أحيِّي الدور الحيوي للدول غير الحائزة للسلاح النووي، ولا سيما دول حركة عدم الانحياز، التي تشكِّل معظم تلك المناطق.

إنّ حركة عدم الانحياز تدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات المتعلقة بجميع المعاهدات التي تُنشئ تلك المناطق، وتسحب أية تحفُّظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع هدفها ومقصدها، وتحترم حالة نزع السلاح النووي منها. وتحثّ حركة عدم الانحياز على التوقيع والتصديق المبكّر من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ووثائقها ذات الصلة بدون تحفُّظات.

ومن المؤسف أنّ أربعة عقود تقريبا من الجهود الدولية لإقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط قد فشلت. والخطوات العملية الملحّة لإقامة تلك المنطقة ضرورية. وإسرائيل، الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تلك المنطقة، ينبغي أن تنضمّ إليها بدون المزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الأنشطة النووية في المنطقة أن تخضع للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده دعما لإقامة هذه المنطقة، التي من شأنها أن تُسهم في هدف نزع السلاح النووي.وأؤكد مجددا أنّ دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تحثّ على عقد المؤتمر المتعلق بإقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى بدون المزيد من الإبطاء، بمشاركة جميع البلدان في المنطقة لتفادي التداعيات غير المحبَّذة.

لقد انتظر العالم نزع السلاح النووي فترة طويلة جدا. ولا يمكن التسامح مع الحيازة غير المحدودة للأسلحة النووية، كما لا يمكن السماح بالمزيد من إبطاء القضاء التام عليها. وتتحمَّل الدول الحائزة للسلاح النووي المسؤولية الرئيسية عن نزعه. وإنني أحثها على الامتثال لهذا الواجب القانوني الذي طال انتظاره.

فيجب عدم إبطاء الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي أبدا، أو ارتهانه للتقدُّم في عدم الانتشار أو في الفرضيات المسلَّم بها للاستقرار الاستراتيجي. ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار متعاضدان. وينبغي السعي إليهما بالتزامن، لا أن يتمّ أحدهما على حساب الآخر. ويستمدّ عدم الانتشار شرعيته من الهدف الأوسع لنزع السلاح النووي. وينبغي تنفيذه بصورة شاملة وغير تمييزية.

وببقاء وجود الأسلحة النووية، يبقى خطر استخدامها، والتهديد باستخدامها وانتشارها. والضمانة المطلَقة الوحيدة هي القضاء التامّ عليها. وبانتظار ذلك اليوم، ينبغي للدول الحائزة للسلاح النووي أن تمتنع عن أيّ تهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ضد أية دولة غير حائزة للسلاح النووي في أية ظروف. والإعلانات الراهنة بشأن الضمانات الأمنية السلبية غير كافية. فيجب تقنينها في صكٍّ قانوني عالمي.

ويبقى نزع السلاح النووي أولويتنا العليا. وللنهوض بخطته، تقترح حركة عدم الانحياز خارطة الطريق التالية. أولا، ينبغي أن تبدأ المفاوضات، في أقرب وقت ممكن أثناء مؤتمر نزع السلاح، على اتفاقية شاملة متعلقة بالأسلحة النووية من أجل حظر حيازتها، وتطويرها، وإنتاجها، واقتنائها، وتجربتها، وتكديسها، ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، ومن أجل تدميرها.

ثانيا، ينبغي تعيين تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا لتجديد اعتزامنا القضاء على الأسلحة النووية بشكل كامل. وإننا ندعو جميع الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والوسائط الإعلامية إلى تضافر الجهود في جعل هذه الرؤية حقيقة.

ثالثا، عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في غضون خمس سنوات لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

ستقدم الحركة مشروع قرار إلى هذه الجمعية يتعلق بخارطة الطريق هذه. إنني على ثقة بأنه سيحظى بتأييد الأعضاء.

لا ينبغي لأي دولة أن تمتلك أسلحة نووية. وكما قال الأمين العام محقا لا توجد أيادٍ أمينة لتتناول هذه الأسلحة الخاطئة. إن حركة عدم الانحياز مصممة على بذل كل جهدٍ ممكن لتحقيق الرؤيا المتمثلة في إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة

النووية ومن دون مزيد من التأخير. فبدلاً من الاستثمار في الأسلحة النووية فلنستثمر في التنمية وفي القضاء على الفقر والجهل والأمراض. فلتكن هديتنا للأجيال المقبلة عالماً خالياً من الأسلحة النووية. فهذا حقٌ لهم ومسؤوليةٌ علينا. ولنبرهن نحن أعضاء الأمم المتحدة بأننا أمم متحدة من أجل السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد هايتز فيشر، رئيس جمهورية النمسا الاتحادية.

الرئيس فيشر (تكلم بالإنكليزية): في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ألقى الرئيس كيندي خطاباً تاريخياً أمام هذه الجمعية. واستشهد بالفكرة الحية في الذاكرة لسيف داموقليس النووي ”انها معلقة بحبل رفيع، يمكن أن ينقطع في أي لحظة نتيجة حادثة او خطأ في التقدير أو طيش“ (A/PV.10، الفقرة ٥٠).

بعد اثنين وخمسين عاماً من خطاب كيندي، ما زالت الأسلحة النووية تشكل تهديداً لوجود البشرية. وما برحت جهودنا الجماعية للابتعاد عن حافة الهاوية النووية متواضعة جداً في ذلك المطمح ولا تؤدي إلا إلى نجاح محدود. إن الاجتماع رفيع المستوى الذي ينعقد اليوم بشأن نزع السلاح النووي يمثل فرصة رائعة لإضفاء طابع السرعة على المسألة ولتركيز الاهتمام وقوة دفع جديدة لهذا الهدف الذي تم الإبقاء عليه لفترة طويلة.

لفترة طويلة سيطرت اعتبارات الأمن القومي التقليدية على المسألة المتعلقة بالأسلحة النووية، بيد أنه في عصر العولمة، وفي ضوء الآثار العالمية للأسلحة النووية، فقد تأخر كثيراً تجاوز هذا المنظور الضيق. إن الأسلحة النووية تشكل خطراً غير مقبول على البشرية. إذ أن أي استخدام للأسلحة النووية تنجم عنه حالات طوارئ إنسانية شديدة ذات أثار عالمية على البيئة، والصحة، والتنمية البشرية والاقتصاد.

لقد انعقد مؤتمر هام في النرويج في وقت سابق من هذا العام. وكانت رسالته واضحة، وهي أن أي تفجيرات للأسلحة النووية اليوم ستتسبب بتدمير ومعاناة على نطاق أوسع بكثير من تفجيرات هيروشيما وناغازاكي. وستتسبب في حالة إنسانية طارئة تتجاوز قدرات أي دولة أو هيئة دولية لتقديم المساعدة الكافية. ولن تمثل صعوبة من حيث الحدود الوطنية بل ستؤثر على المجتمعات إقليمياً وعالمياً.

أرحب بالدور النشط الذي يقوم به المجتمع المدني وزيادة التركيز الدولي على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، من قبيل ما جاء في البيان المشترك الصادر عن ٨٠ دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد شددت تلك الدول على أنه يجب بذل كل الجهود لدرء هذا الخطر. وسيمثل مؤتمر المتابعة المزمع عقده في المكسيك العام المقبل فرصة هامة لزيادة درجة الوعي بالآثار الحقيقية لاستخدام الأسلحة النووية.

إن تكرار هذه الآثار الإنسانية العالمية ليس من قبيل السيناريو البعيد الحدوث وغير الواقعي. إذ توجد حالياً تسع دول حائزة بالفعل للأسلحة النووية، ولكن التغلب على التحديات التكنولوجية لتصنيع هذه الأسلحة لم يعد قاصراً على عدد قليل من الدول. بل بحكم الأمر الواقع سيكون بوسع المزيد والمزيد من الدول – ومن المحتمل الجهات الفاعلة من غير الدول – بلوغ القدرة اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية، أو حتى تجاوز خط الوصول إليها. والقرار لتحقيق ذلك سيصبح بصورة متزايدة سياسياً أكثر مما هو تكنولوجياً.

بينما تزداد مخاطر انتشار الأسلحة النووية تزداد أيضا مخاطر استخدامها على يد شخصٍ ما في مكانٍ ما. ولا أرى هنا إلا نهجاً واحداً يمكن إتباعه، ألا وهو أن نقيم حواجز سياسية وقانونية ذات مصداقية ضد الأسلحة النووية.

من دواعي الأسف، أننا لا نزال نسمع عن مزاعم مفادها أن قيمة هذه الأسلحة القيمة تتمثل في كونها الضامن النهائي

للأمن. ومهما يكن من أمر، فإن الردع النووي نهج ينطوي على خطورة كبيرة جداً بالنسبة للأمن الوطني والعالمي. والحجة القائلة بأن الحكومات لديها ما يكفي من الحكمة للتعامل مع الردع النووي وأن الردع النووي فعال لأنه يحمل الحكومات على أن تتصرف بعقلانية هي حجة خطرة تدور في مكانها. فالردع النووي غير معصوم من الخطأ، مثله مثل أي مفهوم إنساني آخر. إذ أن الاعتماد على التدمير المتبادل المضمون كأساس للعلاقات الدولية والاستقرار الدولي أساس غير مسؤول ولا مستدام. فالنتيجة واضحة. ولا يمكن تحقيق جهود نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية إلا معاً.

لذلك، يجب بذل جهد كبير جداً من خلال المجموعات الإقليمية مع تركيز واضح على الهدف المشترك، أي إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومما يُثلج الصدر أن الجمعية العامة تناولت هذه المسألة بحس متجدد من المسؤولية. إن القرار بعقد الاجتماع الرفيع المستوى اليوم بشأن نزع السلاح النووي يمثل مبادرة هامة. وتشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية في جنيف للمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع الأسلحة النووية كان مبادرة هامة أخرى. ولم يفرغ الفريق العامل من عمله بنجاح إلا في الشهر الماضي. وقد وفر فرصة هامة لمناقشات جادة بشأن العناصر اللازمة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والإبقاء عليه.

في وقت سابق من هذا العام، قال الأمين العام بان كي – مون، ”لا توجد يد صحيحة لتتناول هذه الأسلحة الخاطئة“. أنه محق تماماً في كلامه وأتفق معه بالكامل. إن شعوب العالم لديها الحق في العيش في منأى من هذا الخطر. لقد حان الوقت لتجاوز الإرث المهلك للقرن العشرين. ولا بد من وصم الأسلحة النووية، وحظرها والقضاء عليها قبل أن تمحقنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب فخامة السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس منغوليا.

من دواعي شرفي وتميزي أن أخاطب هذه الجلسة الهامة وان أتبادل أفكاري بشأن بعض المسائل قيد المناقشة وبالتالي الإسهام في توجيه رسالة واضحة وقوية بضرورة اتخاذ تدابير حازمة تهدف إلى التشجيع على بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد اجتمعنا هنا اليوم لأننا جميعا نؤيد الرؤية الشجاعة لبناء عالم خال من الأسلحة النووية ونؤمن بانه يمكن تحقيقه باستمرار الجهود والتفاهم المتبادل والمفاوضات الشاقة والتعاون الوثيق لجميع أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن لنزع السلاح النووي أوجها متعددة يحتاج كل واحد منها النظر فيه بتأن. ونظرا لضيق الوقت، سأركز بشكل موجز على بعض المسائل، وأولا على حظر الأسلحة النووية.

وتؤيد منغوليا اقتراح المجلس ذا النقاط الخمس بشأن نزع السلاح النووي. ومن هنا، فهي تتفق على أن إحدى أكثر المسائل إلحاحا التي يتعين تناولها هي حظر الأسلحة النووية. وهي ترى انه آن الأوان لبدء مفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة النووية، التي عمم بالفعل مشروع أولي لها على الدول الأعضاء. وتؤكد بوضوح على إلحاح ذلك الإحراء نتائج اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية والآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أشاطر الدعوة إلى تعيين ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية.

ثانيا، وفيما يتعلق بمفاوضات وحملات نزع السلاح، مما يدعو إلى الأسف أن المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وهو مؤتمر نزع السلاح، لم يتمكن من أن يرتقي إلى مستوى التوقعات. وبالرغم من أن المشاورات جارية لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، فانه لا

يزال مصابا بحالة الشلل. وينبغي ألا يترك المجتمع الدولي تحت رحمة فرادى الدول في المسائل التي تؤثر على المصالح الحيوية للجميع. ولهذا السبب أظهرت الممارسة الدولية الدور الذي لا غنى عنه لتحالفات الدول والمنظمات غير الحكومية حينما تصاب آلية نزع السلاح بالفشل، وهو ما تجلى في النجاح في إبرام اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام ١٩٩٧ واتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨.

ثالثا، لقد أثبت إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية انه تدبير إقليمي فعال لمنع الانتشار ونزع السلاح. ويلزم تعزيز المناطق القائمة واتخاذ تدابير للتشجيع على إنشاء مناطق جديدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط وفي شمال شرق آسيا. ونظرا لاستطالة أمد النزاعات في المنطقة الأخيرة، قد لا يكون إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمرا سهلا، ولكن ذلك ينبغي ألا يمنعنا أو يثبط همممنا. وأنتج إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ثروة كبيرة للخبرة ستكون مفيدة في إنشاء مناطق جديدة. ولذلك تقترح منغوليا أن تجري الأمم المتحدة دراسة شاملة ثانية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها، نظرا لأن الدراسة العملية الأولى أجريت قبل ٣٨ عاما وأثبتت انها مفيدة في إنشاء المناطق المذكورة أعلاه.

رابعا، أما بالنسبة لمركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية الذي يتماشى مع رؤية بناء عالم خال من الأسلحة النووية، فان منغوليا الواقعة بين دولتين حائزتين للأسلحة النووية أعلنت نفسها، قبل أكثر من ٢٠ عاما، دولة وحيدة خالية من الأسلحة النووية وما برحت تعمل بشكل جدي لإضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز. فعلى الصعيد الوطني، اعتمدت منغوليا في عام ٢٠٠٠ تشريعات تحدد بوضوح مركزها وتجرم الأعمال التي من شأنها أن تنتهكه. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وقعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على إعلان مشترك لا يعترف بمركز منغوليا الخالية من الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا يلزم هذه الدول باحترام ذلك المركز وبعدم الإسهام في أي عمل من شأنه أن ينتهكه. ولذلك لدينا تعهد من جميع الأعضاء الخمسة الدائمين بألا يمارس الضغط على منغوليا لقبول أي جزء من أي منظومة للأسلحة النووية. وهي بالتالي لن تسمح لنفسها بان تستخدم في المستقبل مخلبا في التنافس الجغرافي السياسي أو المنافسة بين الدول الكبرى. وستكون منغوليا المستقرة وغير المنحازة والمطمئنة منطقة للثقة والاستقرار، وأرضا لن تستخدم لإلحاق الضرر بمصالح الآخرين. وتلهم تجربة منغوليا وتدل على انه حتى الدول الصغيرة يمكنها أن تسهم في تعزيز رؤية بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

خامسا، وفيما يتعلق بشمال شرق آسيا، فان منغوليا، باعتبارها بلدا لديه تجربة مباشرة في كفالة توفير الأمن بالدرجة الأولى بالوسائل الدبلوماسية، على استعداد للعمل بشكل غير رسمي مع بلدان شمال شرق آسيا لنرى إذا كان بالإمكان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة وكيفية إنشائها. وعلى الرغم من إدراكنا أن ذلك لن يكون سهلا وأنه سوف يتطلب الشجاعة والإرادة السياسية والمثابرة فإنه من الممكن القيام به وإن كان ليس فورا. وفي غضون ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات لتزيز مزيد من الثقة. وبناء على ذلك، اقترحت في آذار/مارس بدء حوار أولنباتور بشأن أمن منطقة شمال شرق آسيا ودعوت بلدان المنطقة إلى إجراء حوار لكي نبني الثقة في المنطقة تدريجيا.

فلا ندخرن وسعا في المضي قدما بنزع السلاح النووي. وينبغي للاجتماع الهام الذي نعقده اليوم أن يمنح الزخم اللازم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لبيان يدلي به دولة شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان.

السيد آبي (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني العميق للسفير فوك يرميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وللسفير جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين ولمن ساهموا في عقد هذا الاجتماع.

ويشرفني كثيرا أن آخذ الكلمة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي.

إن اليابان هو البلد الأول في التاريخ الذي عانى من الدمار الناجم عن استخدام القنابل الذرية في وقت الحرب. ونعلم من التجربة العواقب الناجمة من استخدام الأسلحة النووية وما برح القضاء عليها يمثل التطلع الثابت للشعب الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن جانبي، شاركت في احتفالات السلام التذكارية التي عقدت في آب/أغسطس في هيروشيما وناغازاكي حيث جددت عزمي القوي على تحقيق بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يمثل هدفا رئيسيا ليس لليابان فحسب، ولكنه هدف للبشرية أيضا. غير أنه لا يزال هناك في الواقع عدد هائل من الأسلحة النووية ويُحتمل أن تكون الترسانات النووية في تزايد في ظل انعدام الشفافية. وفي ضوء احتمالات ارتكاب جهات من غير الدول لأعمال إرهاب نووي وجهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال التطوير النووي، فإن الخطر النووي الذي نواجهه قد أصبح أكثر تنوعا وصعوبة مما كان عليه في حقبة الحرب الباردة.

وفي ظروف كهذه، تعرب اليابان عن أسفها لحالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ولأن الوضع الدولي الراهن يصبح أقل قابلية للتنبؤ على نحو مطرد، فإن الوقت قد حان الآن لتنشيط جهودنا لإحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية لنزع السلاح النووي بالتوازي مع عدم الانتشار النووي، مثل تشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء مبكرا في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها.

ويتمثل عنصر أساسي في عملية نزع السلاح النووي في تخفيض جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها النووية وتعزيز شفافيتها. وفي هذا الصدد، تعرب اليابان عن تقديرها للخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في برلين في حزيران/يونيه عندما أعلن تخفيضا بواقع الثلث تقريبا في أسلحة الولايات المتحدة النووية الاستراتيجية التي تم نشرها. وآمل أن يؤدي خطاب الرئيس إلى مزيد من التخفيض على المستوى الثنائي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وأن تتحول مفاوضاتهما الثنائية لتخفيض الأسلحة النووية سريعا إلى مفاوضات متعددة الأطراف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أهيب بالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم تقارير عما تتخذه من تدابير ملموسة بشأن نزع السلاح النووي بمناسبة الدورة الثالثة التي تعقدها في عام ٢٠١٤ اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وأود أن أؤكد على أن مسؤوليات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا تقل أهمية عن مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإيجاد مجالات واقعية وعملية للثقة المتبادلة بين الجانبين هو المسار الأكثر حسما لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. واستنادا إلى الرغبة في السلام الأبدي المكرسة في الدستور الوطني الياباني وروح ميثاق الأمم المتحدة، تتقيد اليابان بالتزامها الراسخ بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة وتكرس نفسها لتحقيق السلام والازدهار في العالم. وستواصل تكريس نفسها بإخلاص لنزع السلاح النووي حتى يتحقق ذلك.

تقدم اليابان إلى الجمعية العامة، سنويا منذ عام ١٩٩٤، مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي ويتم اعتماده بأغلبية ساحقة. وسيستضيف وزير خارجية بلدي، السيد فوميو كيشيدا، الذي يلقي كلمة بعد ظهر اليوم، اجتماع وزراء خارجية مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار في هيروشيما، تلك المدينة التي تعرضت لقصف ذري، في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأنا واثق من أن وزراء خارجية مبادرة نزع السلاح سيطلقون مبادرة ذات مغزى من خلال التعاون الوثيق بينهم.

والدمار الذي حدث في هيروشيما وناغازاكي يذكرنا بالعواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. وهذه العواقب يمكن أن تفوق خيالنا ويجب ألا تتكرر هذه المآسي أبدا. ومن أجل تشاطر تجربتنا مع المجتمع الدولي، ترحب اليابان منذ أكثر من ثلاثة عقود بزيارات المشاركين في برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يتم إيفاد دعاة خاصين من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلى جميع أنحاء العالم لرواية شهادات نجاتهم من التفجيرات الذرية. وينبغي أن يدرك جميع القادة السياسيين المسؤولين عن سلامة مواطنيهم العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. لذا، أدعو جميع القادة السياسيين إلى زيارة هيروشيما وناغازاكي ليشاهدوا على الطبيعة آثار استخدام هذه الأسلحة.

وستُحي هيروشيما وناغازاكي الذكرى السنوية السبعين لتلك الأحداث المأساوية في عام ٢٠١٥ في وقت انعقاد المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، بما لذلك من دلالات رمزية. وأود أن أُذكر جميع الحاضرين هنا اليوم بأن القيادة السياسية أمر لا غنى عنه لتعزيز نزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، ستتزامن الدورة الأولمبية الصيفية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠٢٠، واللتين أُعلن مؤخرا أنهما ستقامان في طوكيو، مع مراسم إحياء الذكرى السنوية في هيروشيما وناغازاكي. وأود أن أجعل الدورة الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو مهرجانا رياضيا نفكر خلاله في السلام مع المواطنين في جميع أنحاء العالم.

وفي ختام بياني، أود أن أؤكد على أن الوقت قد حان لتغلب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء على الخلافات في ما بينها وتوحيد جميع جهودها في سبيل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيولا أونوليري، وزيرة خارجية نيجيريا.

السيدة أونوليري (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير رئيس بلدي، فخامة السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، لدعوته إلى مخاطبة الجزء الاستهلالي من هذا الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي. كما طلب مني فخامته أن أنقل أحر تحياته وتهانيه إلى جميع المشاركين وإبلاغهم أسفه لعدم تمكنه من الحضور بنفسه.

وأود أيضا أن أنوه في هذا الصدد بحضور رؤساء حكومات بارزين لإضفاء قوة ومصداقية على ما نقوم به هنا اليوم. كما أثني على الجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة، وكذلك جهود سلفه، لتنظيم هذا الاجتماع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة. وهذه المبادرة لحركة عدم الانحياز، التي تبلورت الآن في صورة أول اجتماع رفيع المستوى من نوعه بشأن نزع السلاح النووي، مبادرة نبيلة وحسنة التوقيت على السواء.

في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، أقدمت الجمعية العامة على خطوة جريئة وحاسمة عندما اتخذت بالإجماع أول قرار لها بإنشاء لجنة للتعامل مع المشاكل التي أثارها اكتشاف

الطاقة الذرية. ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من أفضل النوايا والجهود، لا تزال التحديات التي تشكلها الأسلحة النووية، التي حلت محل الأسلحة الذرية، تؤرق العالم.

فالأسلحة النووية تمثل، بحكم تعريفها، أسلحة هدفها الوحيد إحداث دمار شامل. ومن ثم، فإن السؤال الذي ينبغي طرحه هو: لماذا يخطط العالم للدمار الشامل. ونزع السلاح النووي هو في الواقع فكرة آن أوانها أخيرا. فقد عاشت البشرية على حافة الخطر لفترة طويلة جدا. وثبت مرارا وتكرارا أن الأسلحة النووية أسلحة غير إنسانية وغير مقبولة بالمرة وينبغي أن يرفعها الشركاء المسؤولون والمحترمون في مشاريع التنمية البشرية من على قائمة التسلح العالمي.

شهدنا أيضا آلام الكوارث الطبيعية والمآسي التي تتسبب فيها للدول في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تكاليف الإنتعاش وإعادة التأهيل، التي تصل إلى بلايين الدولارات. ولكننا ندرك أيضا أنه، على خلاف باقي الكوارث الطبيعية، قد تكون الاستجابة الإنسانية الكافية غير ممكنة بعد انفجار نووي واحد أو تفجير في منطقة مأهولة بالسكان. في ضوء ذلك، لا يتوقع من الدول الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية أو حيازتها. ولذلك، ينبغي توسيع نطاق عدم التسامح المطلق الذي أبدته الدول ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي هي أسلحة دمار شامل مماثلة، ليشمل جميع أنواع الأسلحة النووية.

ولاحاجة لي أن أؤكد، كما نعلم، على أن الأسلحة النووية في نهاية المطاف، لا تضمن بالضرورة الأمن. بل على العكس من ذلك، فإنها تؤدي إلى تزايد الخوف وترسيخ انعدام الثقة المتبادل في جميع المجالات بسبب التهديد والضمان، نعم ضمان حدوث وفيات ودمار. وأود أن أؤكد على أن نقطة التحول الأخلاقي هنا، تتمثل في أن الموارد الهائلة التي يمكن أن تعالج حقا مشاكل الجوع والفقر وتساعدنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على جميع المستويات تضيع سنويا في دورة تطوير تلك الأسلحة وصيانتها وإعادة تصميمها.

لا تمتلك أي دولة سلاحا نوويا دون إيلاء الاعتبار الواجب لنشرها في المستقبل أو استخدامها بصفة أو أخرى. بعبارة أخرى، تعتمد سياسة الردع النووي على الرغبة الفعلية وقدرة جميع الحائزين لهذه الأسلحة على استخدامها. ويعتقد بلدي، نيجيريا، بأن الوقت قد حان لبدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة فيما يخص الأسلحة النووية، اتفاية تعالج حظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتدمير تلك الأسلحة.

ولا بد لي من الاعتراف بأن لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل، لا سيما في الاتفاقات الثنائية القليلة التي وقعتها بعض القوى العالمية بحرية من أجل خفض عدد الأسلحة في ترساناتها النووية. وبالرغم من تلك الترتيبات، لا يزال التهديد الوجودي الأكبر، بصرف النظر عن عدد تلك الأسلحة المتبقية في ترسانات الدول في جميع أنحاء العالم، يتمثل في إمكانية استخدامها يوما ما عن طريق الخطأ أو بقصد. ويجب اعتبار استعداد أي دولة عضو في هذه الهيئة النبيلة لاستخدام الأسلحة النووية، إما علنا أو ضمنا، كمسألة سياسية، أمرا غير مقبول على الإطلاق. إن أهوال هيروشيما وناغازاكي كلها حقيقية جدا لدرجة تمنعنا من التفكير في سيناريو آخر كهذا. ويجب أن تساعدنا على ترسيخ عزمنا على منع تكرار حدوث هذه الوفيات والدمار الذي لا يوصف ولا لزوم له.

لا تزال نيجيريا مصممة على دعمها لنزع السلاح النووي الكامل وهي على استعداد للدخول في شراكة مع جميع الدول الراغبة في تحقيق مستقبل يشهد إحراز تقدم من أجل أطفالنا في عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن نغتنم هذا الزخم لمعالجة الحاجة إلى تحريك الجمود في مؤتمر

نزع السلاح والهيئات المتعددة الأطراف التداولية الأخرى المنشأة من خلال الجمعية العامة. وطريق المفاوضات يمكن أن يكون صعبا ومضنيا. ويتمثل عزمنا الجماعي في البقاء متقيدين بجميع الالتزامات، وخاصة في البنية المتفق عليها الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع ضمان عدم القبول بالجمود، إذا كنا نريد منع وقوع كارثة في المستقبل.

وتظل إسهامات المناطق الخالية من الأسلحة النووية محورية فيما يخص تحقيق المقاصد العامة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. إن نيجيريا تؤيد بثبات إنشاء هذه المناطق في جميع مناطق العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى دعم المعاهدات القائمة، والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بجميع المعاهدات المنشئة لهذه المناطق، وسحب التحفظات، واحترام المركز الخالي من الأسلحة النووية لتلك المناطق.

ونحن نتفق كل الاتفاق مع الأمين العام بان كي – مون عندما يرى بأن المشكلة لا تكمن في الانتشار فقط، ولكن في استمرار وجود الأسلحة النووية ذاتها. وكما أبرز بحق، لا توجد أيد أمينة للأسلحة الخطأ. ويجب أن يبدأ الآن بذل جهودنا الرامية لتحريم الأسلحة النووية والقضاء عليها وتحويلها إلى مزبلة التاريخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغيس باريا وزير خارجية كوبا، الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تولي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تتشرف كوبا برئاستها، أهمية كبيرة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي، للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بالمشاركة بنشاط والإسهام قدر الإمكان في نجاح هذا الاجتماع.

وتعبر الدول الأعضاء في الجماعة مجددا عن بالغ قلقها جراء التهديد الذي يطرحه الوجود المستمر للأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها بالنسبة للبشرية. ثمة حاجة ملحة للمضي قدما في اتجاه تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح النووي وتحقيق الإزالة الكاملة والشاملة للأسلحة النووية. في هذا الصدد، تنضم الجماعة إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى إحراز تقدم في اتجاه التفاوض بشأن صك عالمي وملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وتولي منطقتنا أولوية قصوى لتحقيق نزع سلاح نووي كامل يمكن التحقق منه. ويتمثل الضمان الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في إزالتها التامة.

إن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو جريمة ضد الإنسانية وانتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. ستشارك الدول الأعضاء في الجماعة بنشاط في صياغة مقترحات ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، في إطار زمني واضح متفق عليه على الصعيد المتعدد الأطراف، لارجعة عنه، ويمكن التحقق منه.

ومن المصلحة الحقيقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تشمل جميع الدول الأعضاء في الجماعة، الحصول على ضمانات لا لبس فيها وملزمة قانونا تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. إننا ندعو إلى بدء المفاوضات واعتماد صك شامل وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية في أقرب وقت ممكن.

إننا ندعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، للقضاء على الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية

في عقائدها واستراتيجياتها العسكرية وسياساتها الأمنية، أو بوصفها نهجا قد تعتمده لإدارة النزاعات، وذلك من أجل تحقيق القضاء التام على هذه الأسلحة بغض النظر عن نوعها أو موقعها الجغرافي.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز السلام والأمن الدوليين، كما يعزز نظام عدم الانتشار، وهو إسهام مهم في نزع السلاح النووي. وتفخر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بكونها أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن كمنطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد أسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إلى جانب إسهامه في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتشكل معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مرجعاً سياسياً وقانونياً مؤسسياً في إقامة مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم. وتجربة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلى جانب تجارب المناطق الخالية من الأسلحة النووية الأربع الأخرى ومنغوليا كدولة منفردة تعلن من جانب واحد خلوها من الأسلحة النووية، تشكل تراثاً هاماً كمنحة من المجتمع الدولي تحض على إنشاء مناطق جديدة من هذا القبيل والمضي قدماً صوب تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ونحث القوى النووية على سحب كل الإعلانات التفسيرية للبروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو والتي تشكل تحفظات حقيقية تحظرها المعاهدة، لتسهم بذلك في القضاء على الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة. وسنواصل العمل مع الدول الأطراف في البروتوكولين لإقناعها بسحب تلك الإعلانات أو تعديلها.

ونحن نأسف لعدم تنفيذ الاتفاق على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وانعقاد مثل هذا المؤتمر جزء هام وأساسي من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٢. والنتائج التي قد يتمخض عنها يمكن أن تكون إسهاماً مهماً صوب تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون بقوة بأن إنشاء تلك المنطقة سيشكل خطوة مهمة حقاً في عملية السلام في الشرق الأوسط. وعليه، فإننا نحث على عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمضي قدماً صوب الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة. ولا بد من التنفيذ الكامل والفوري للخطوات العملية الـ ١٣ صوب نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، إلى جانب خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجدداً على الحق الثابت للدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها سلمياً بدون تمييز وبما يتفق مع المواد أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد التزمت جميع الأطراف في تلك المعاهدة بتيسير المشاركة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدام السلمي للطاقة النووية إلى أقصى حد ممكن.

ونحن نرفض رفضاً تاماً تحديث الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، الأمر الذي

يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح الكامل. وعلى الدول كافة أن تمتنع عن إجراء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تجارب غير تفجيرية أخرى، بما في ذلك التجارب دون الحرجة، التي تجرى لأغراض تطوير الأسلحة النووية. فمثل هذه الأعمال يتعارض مع الهدف والقصد من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وروحها – إن لم يكن نصها – ويقوض أثرها المتوخى كأحد تدابير نزع السلاح النووي.

وجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تطالب بحظر كامل للتجارب النووية وتحث دول المرفق الثاني، التي تعتبر تصديقاتها أساسية لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، بتسريع عملية التوقيع و/أو التصديق على هذا الصك كمسألة ذات أولوية وتعبير عن إرادتها السياسية والتزامها بالسلام والأمن الدوليين. ونؤكد مجدداً على أهمية بدء المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية والتزامنا إزاء هذا الهدف الأساسي.

إن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد أنشأت مؤتمر نزع السلاح ليكون المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ونحث المؤتمر على إظهار الإرادة السياسية الضرورية لضمان بدء العمل الموضوعي، دون إبطاء، من خلال إقرار وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل للمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح النووي.

ونقر بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ بموجب القرار ٥٦/٦٧ بولاية وضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد أسهمت الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمقترحات عملية في عمل الفريق. ونؤكد مرة أخرى التزام الجماعة الثابت بالعمل من أجل عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد السبل والوسائل لإزالة الأسلحة النووية في غضون أقصر فترة زمنية ممكنة، بهدف الاتفاق على برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية خلال إطار زمني محدد من أجل حظر استحداث وإنتاج وحيازة واختبار وتكديس ونقل واستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية والنص على تدميرها.

وتعرب الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عن بالغ قلقها إزاء الأثر الإنساني للأبعاد الضخمة والآثار العالمية المترتبة على أي تفجير نووي متعمد أو عارض. وندعو المجتمع الدولي إلى التشديد على قلقه إزاء الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أي مناقشة قد تعقد بشأن هذا النوع من الأسلحة.

ونرحب بنتائج مؤتمر أوسلو بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقود في آذار/مارس ٢٠١٣، وفي هذا السياق ندعو الدول للمشاركة في المؤتمر الدولي الثاني الذي سيعقد في المكسيك في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير. وستواصل الدول الأعضاء في الجماعة تنسيق مواقفها والإسهام في تنفيذ تدابير عملية كمتابعة لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة في اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والستين هذه.

وكوبا، الدولة الصغيرة التي دافعت عن استقلالها، بما في ذلك ضد التهديد بمحرقة نووية، ستقوم بدور فعال في الحركة الدولية، كما يطالب بذلك فيديل كاسترو روز، لتدمير جميع الأسلحة النووية، التي يهدد مجرد وجودها بقاء الجنس البشري ذاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.